عـــدد ٢٢ * ثمن النسخة ٢٠ صانتيما * السنة الاولى

* محل ادارة الجريدة *
بساحة القصبة عدد ١٨ بتونس

المكاتبات والرسائل باسم صاحب الجريدة ومديرها
الشاذلي بن الخطاب
Direction ; 18. Place de la Kasba — Tunis

* (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) *



EL ETTIHAD

* اذا وافق الكلام نية المتكلم حرك نية السامع

لو كان الشعور الوطني متمكنا من قلوب الشعوب لترك وشانه بدون استعمال الوسائط الباعثة على ايقاضه « طولستوي »

من قبل عددا عدد مشتركا

الاشتراكات تدفع سلفا
في الحاضرة وبلدان المملكة
عن سنة .... ٢٠،٠٠
عن ستة اشهر .... ١٠،٥٠
في القطر الجزائري وطرابلس الغرب
عن سنة .... ٢٥،٠٠
عن ستة اشهر .... ١٥،٠٠
في الممالك الاخرى
عن سنة .... ٣٠،٠٠
قيمة الاشتراك لا ترد الا بوصل خارج من الدفتر وممضى من المدير
الاعلانات يتفاوض فيها مع الادارة

تونس يوم الاحد ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٩ || جريدة سياسية ادبية اجتماعية تصدر مرة في كل اسبوع || الموافق ٢٧ فيفري الافرنجي سنة ١٩٢١

الامم والاخلاق

ادب النفس خير من ادب الدرس

خلق الامة هو مظهر عاداتها المستقرة بين جمهور افرادها التي هي كذخر يتوارثه الابناء ويتسلمونه بالطاعة المتعارفة عند الاباء.

فالخلق جرثومة العادة والميراث اللذان هما الخيال الذي يقدسه الجمهور

فمتى كان الخلق طاهرا نقيا وبعيدا عن الادناس كان من انفس ما تحتفظ عليه الشعوب ضرورة ان المدنيات البائدة كانت محنتها من فساد الخلق

والعلم وحده لا يضمن للشعوب حياتها اذا لم يعزز بخلق كريم

فهذا سبنسر الانكليزي يرى ان العلم وان كان بحقيقته عدو الاوهام لكنه بتسامحه مع عواطف النفس الامارة بالسوء اصبح في كثير منه ملبسا بالاوهام حتى لم يعد بمجرده قادرا على تادية العمل المنتظر منه للمجتمع البشري وبات حكم العقل في عرفه بالمرتبة الثانية من حكم العادة

وقد ادركت ذلك بكتوريا ملكة الانكليز فمنحت مرة جائزة كبرى لابناء المدارس تعطى لمن هو اسمى خلقا وتهذيبا لا لمن هو اكثر في العلوم تحصيلا وقد عرف الانكليز بالمحافظة الشديدة على التقاليد القومية وكثير من علماء العمران يعللون نجاحهم بهذا السبب

قال احد كتاب الفرنساويين : « الانكليزي ابلد الناس في اقواله ولكنه احكمهم في اعماله فافرادهم لا يصلحون لامر ولكن مجموع هؤلاء الافراد كله قوة وفهم وعلم واقدام ووطنية »

فالسر اذن في الجماعة وهو بلا ريب خلقها الخاص وادابها الاجتماعية الراجعة للعادة والتقاليد والامة كالفرد لا ينفعها العلم بدون الخلق لانه مجموع خصائص لا تستقل بدونه ولا يحفظ كيانها بسواه

وكل امة فائزة سواء كان الفوز ماديا او ادبيا فانه يرجع لجملة اسباب لا تخرج عن صفات غريزية وبسيطة جدا وفي الغالب لا نعيرها جانب الالتفات

لم يذكر التاريخ امة خابت في مساعيها او تضي على امرها وهي محافظة على شعائرها القومية وتحترم التقاليد القائمة بهيكلها الذاتي

فالعثمانيون مثلا لولا الخلق لما عاشت حكومتها تجاه اخطار تنازعها منذ اجيال وقد برهنت على وجود هذا الخلق المستقل بالحركة الطورانية التي هي نزعة واضحة منه بلا ريب

وخذ بلاد الاندلس مثلا على ضعف الخلق وحجة على ان العلم لا تحيى به الشعوب اذا طرق خلقها الفساد وساء عندها ادب العادات ففي عهد الطوائف نبغت الفطاحل واينعت علوم الحكمة والفلسفيات وبلغت الفنون الجميلة حدا متناهيا في الاتقان

وبالرغم عن ذلك فالاجل كان منها قريبا ولم يكن العلم وحده بقادر على رد القضاء لان الخلق كان منحطا والامة على حال من التخاذل والانقسام مريع فمات اكثر العلماء بالوشايات وكثيرا ما يمثل بجثثهم للتشفي كما وقع لابن الخطيب بعد مواراته في القبر

والتاثر سايد بين البقية الباقية حتى استعبدهم الاسبان وهكذا انقرض ملكهم بانحطاط الخلق وتلاشيه

فاذا علمنا ان خلق الامة هو الاصل الذي ترتكز عليه دعائم النهوض ، وعلى نسبته تكون حظوظها في الحياة ، وعلمنا ان الاسلام دين يامر بمكارم الاخلاق ـ فما لشباننا يسرعون في التقليد بدون امعان ويدخلون على قوميتنا بدعا جائرة ؟ الم يعلموا ان الامم في نظر العمران كالاجسام البسيطة في نظر الحكمة الطبيعية لكل خصائص ذاتية مستقلة ولا تعرف بغيرها من النعوت ؟

انه يلزمنا للمحافظة على ذلك ان نعرض كل عمل قبل تنفيذه على اصول الشريعة وادب الدين فان حصل التوافق فاخذ الحكمة ولا يضرنا من اي وعاء اخرجت وان تباينا فالترك والاعراض هذه القاعدة التي يتحتم على كل فرد تطبيقها في المنزل وفي المجتمع وفي تعليم بنيه وتهذيب بناته حتى لا يضيع خلقنا الخاص ش ، ب ، ح ،

الاحوال الاسلامية

مؤتمر لندره

من الصعب ان يكون هذا المؤتمر حاسما لمشكلة الشرق اذا كان المستر لويد جورج يقصد ما صرح به لدى مجلس النواب من ان مصالحة اليونان وصداقتهم مسالة ضرورية للانكليز ويقول ان معاهدة سيفر وضعت على قواعد سياسية هي حيوية لسلامة الامبراطورية الانكليزية في البحر المتوسط !

ومن المعلوم ان سياسة ايطاليا وفرنسا فيما يخص الشرق توجب تقبيح هذا العقد الاثيم وقد شعرت انكلترا بنمو تلك السياسة العادلة وتغيرها مع الطور الذي دخل فيه الشرق فحاولت ان تخدع حكومة كمال وظنت ان حكومة الاستانة في استطاعتها ان تسالم الكماليين حتى تتسلم زمام الحكم والقيادة ومن الجلي ان بعثة عزت باشا والجنرال طونسند لهذا الغرض ـ ولكن تلك سياسة خاب مسعاها فاسفرت النتيجة عن هاتين البعثتين عن لزوم المفاهمة مع الكماليين الامر الذي يدل على فشل السياسة الانكليزية وحبوط مساعي المنقدين بصحتها

ومما يحسن ذكره ان خالدة هانم وزيرة العلوم والمعارف في حكومة انقرة من المندوبين في هذا المؤتمر

مطالب مصطفى كمال

١ ـ ادرنه وازمير ، ٢ ـ منح الرافقات ، ٣ ـ تعديل السياسة الانكليزية والفرنساوية في فلسطين والعراق وسوريا

مطالب سوريا

الرجاء الحار

رفعت الجامعة السورية عريضة الى الاعتماد السامي في سوريا تطلب بها وحدة البلاد السورية على نمط الولايات الامريكية مرتبطة بمركز رئيس واحد ومجتمع رئيسي واحد مع تاليف مجلس نيابي وحكومة رئيسية نيابية واحدة كما هي الحالة في كل الامم والحكومات الديموقراطية

(لسان العرب)

الوهابية في الحجاز

انتشرت الوهابية في الحجاز انتشارا عظيما حتى تمسك بها معظم الاهالي

محاكمة كورك ومصر

حكمت العسكرية على طالب الحقوق المصري حسن افندي ياسين بالسجن سنة واحدة وغرامة قدرها ١٠٠ جنيه لحمله منشورات مخدشة للاذهان بقصد توزيعها في القطر المصري

فامتنع هذا الشاب عن تناول الطعام وقد وطد عزمه على الموت جوعا احتجاجا على هذا الحكم لانه يعتقد انه ما قصد الا خدمة بلاده

الاحوال المحلية

فرنسا وتونس

نشرت مجلة « حقوق الرجل » في العدد الثالث من السنة الواحدة والعشرين مقالا تحت عنوان اعلاه بقلم الاستاذ نانان لاردي المحامي لدى محكمة باريس فرايتنا تعريب مقتطفات منها افادة للقراء وليطلعوا على ما يكتبه الاحرار الفرنساويون في المسالة التونسية قال :

من المعلوم انه سائدة بالعالم الاسلامي حركة عامة ارتجاعية من الانقلابات الحاصلة من الحرب وهذه الحركة اخذت تنشر بالاوطان الراجعة لنظر فرنسا بافريقيا وعلى الخصوص بالمملكة التونسية ونرى حتما الدلالة على المظاهرات واتين سببها وتحليل ما بها من الشرعي

منذ عام ١٩١٩ تعين عدد من التونسيين بارز من قبل مواطنيهم لمطالبة الحكومة الفرنسوية باحداث نيابة وادارة مستقلة

والبعثة كانت على ما يظهر تحت دلالة الشيخ الثعالبي والاحرار على مبتغاها انها تعتمد على تمايلات سياسية ومالية

والمملكة التونسية في الساعة الحاضرة لم تزل تحت سلطان الاستبداد الذي حدث في مستهل القرن العشرين غالطا تاريخيا عجيبا وباي تونس يجمع بين يديه الادارات الشرعية والتنفيذية والعدلية وسلطانه لا حد لها في الاساس الا بواجب احترام

الدول الرومان وفرنسا لما امضت معاهدة باردو في اثني عشر ماي عام ١٨٨١ تكلفت بيده بالاعانة المستمرة لمبادرة كل خطر يهدد شخصه او دولته وبذلك صارت كالواقية لسلطته التي تلزم باحترامها ولكن المباشرة الحقيقية للامر هو بين يدي المقيم العام حيث ان الباي التزم صراحة باجراء التغييرات الادارية والمالية التي تراها الحكومة صالحة (اتفاقية المرسى في ٨ جوان ١٨٨٣) وباسم الباي فان فرنسا بيدها جميع الامور واعمال حكومة الباي منحازة في آن واحد عن مراقبة الشعب التونسي والمجلس النيابي الفرنساوي وبذلك فان الادارة الفرنسوية على غاية من القوة والمقيم العام المسمى والمراقب من قبل وزير الخارجية يمضي جميع الاوامر التي يصححها الملك

توجد حقيقة جمعية شورية قد تغير تشكيلها مرارا وبالاخيرة تاسست بمقتضى الامر الصادر في ٢٢ افريل عام ١٩١٠ وهاته الجمعية تعد قسمين قسما فرنساويا متشكلا من ٣٦ عضوا منتخبين بالاقتراع العام من السكان الفرنساويين وقسما تونسيا مسمى من اشراف الاهالي من المقيم العام وفوق هاته الجمعية يوجد المجلس العالي الحكومي المتركب من مجلس الوزراء ورؤساء الادارات وثلاثة نواب من القسم الفرنساوي وثلاثة اعضاء من القسم التونسي والمجلس ينظر في اقتراحات القسمين ويحكم بقبولها ولكن لا يوجد بذلك مراقبة حقيقية ولا نيابة حقيقية وتبقى الحكومة هي السائدة وحدها على الاطلاق

ولا شك ان الاهالي التونسيين يعدون حوالها محرزين على مدنية فائقة وتربية حقيقية قابلة من شانها ما تمكنهم من المشاركة في الحكومة والتونسيون يطالبون بحقوق معينة وحيث انه بجانب الفرنسويين والحلفاء ، حارب الشعب التونسي المدافعة عن حقوق الشعوب فهلا تمكنه المطالبة الحرية لنفسه بالحرية : اعني حق الاقتراع والمراقبة وفي هذا الباب فنواب المعمرين الاصليين الساكنين المملكة التونسية اعني التونسيين المدنيين والاسرائليين يناشدون المطالبة قد سبق انتخابهم ويلوح عليهم اليوم الاتحاد وانهم مناشدة بعض الفرنساويين بالمملكة التونسية والاحزاب الاشتراكية متعددة معهم

وتاييدا لمطالبهم السياسية يزيدون ان الاموال التونسية على ادارة سيئة وان مجلس الامة الفرنساوي لاحظ ذلك بنفسه عند ما لزمه ترخيص الاقتراضات . والقواعد المالية الابتدائية لم تتبع وخصوصية المقادير التي لا تمكن الحكومة من نقل المقادير من [illegible] لآخر وتحدد بذلك سلطة الرؤساء على اختلافهم لا وجود لها الا على النظر ومن الممكن تعديل الميزان خلال السنة المالية

ان الاقتراضات كثيرة والدين التونسي كان في سنة ١٨٨١ يبلغ ١٤٢ مليونا وفي سنة ١٩٠٢ وقع اجراء قرض ٤٥ مليونا تحصل منه ٤٠ مليونا وهذا القرض آل الى حسابات متقهقرة للغاية انتهت في سنة ١٩٠٧ [illegible] قرض جديد عيني يبلغ ٩٢ مليونا وفي [illegible] ١٩١٢ يبلغ ٩٠ مليونا [illegible]

[illegible] قرض يبلغ ٢٥٥ مليونا [illegible] قروض اعوام ١٩٠٢ و١٩٠٧ [illegible] الفائدة ولكن حسبما [illegible] اللجنة الشورية وعلى الخصوص [illegible] المدير السابق للاشغال [illegible] ان جداول الاشغال على فساد [illegible] الواقع عجلة وللاحتراز من [illegible] القروض في وجهة غير المعينة لها [illegible] فان مجلس الامة الفرنساوي يطلب حثيثا منذ عام ١٩١٢ ان الحكومة التونسية تحترم التعيينات المرقومة ولكن تلقاء الطواري والتساهلات فان تلك التعيينات لا يمكن انجازها ويبقى حينئذ الامر موقوفا

ومن القطعي ان تغييرات واجبة ونعلم كثيرا ميل الادارات ولو بفرنسا للتجاهل اذا لم تقيد بلزوم اجراء المحاسبات وعملها مشؤم وخطير خصوصا وسط العقبات الاقتصادية التي تقتحمها ومن الواجب الظن حينئذ ان المصلحين التونسيين اعتبروا مثل الاعداء وارباب عريضة المطالب لم يحظوا بقبول حسن وظن العثور على ادلة مؤامرة لمضرة فرنسا وسلطة الباي ووقع تعليق اعمال المصلحين لدعوة مشير [illegible] باش حانبه الذي له صلات مع حكومة برلين ووقع اجراء بحث والقي القبض على الثعالبي بباريز وهو الآن بتونس تحت تهمة المجلس الحربي

ولكن بدون ريب ان الحالة تحسنت بفضل حسنات الادارة الفرنساوية التي لا جدال فيها والنظام وقع استتبابه بالوطن ولان الافكار في الاطفال قابلة لاراء [illegible] والرقي ولان التعليم في [illegible] وذلك من [illegible] لم يكن بقدر كفاية مما [illegible] ولكن على [illegible] بصفة جلية [illegible] تغييرات وتبديل النظام [illegible]

[illegible] الديموقراطية معنى ادارة [illegible] النظام وفقدان المراقبة يقود [illegible] الافكار الوطنية تلاحظ [illegible] تدخل الشوة على الرجال [illegible] واذا كان الهجاء غير سهل دائما [illegible] متونس حسبما يظنه البعض فانه [illegible] ناجح . وقد كان من الحسن والواجب تخويل المديرين الذين توجههم فرنسا لتونس السلط قريبة من الغير المقيدة وبادارة قلم الباي وتلقين احكامه بلغوا للتدعيم في القريب لتاسيسات جديدة كانوا يقدرون الحاجة اليها ويبعثون الحياة في كثير من التاسيسات العتيقة التي لا وجود لها الا في الظاهر واليوم فان دورهم لم ينته ولكنه واجب التبديل ولقد تحسنا من مشاهدة موظفين فرنساويين لحكم دولة ديموقراطية يقومون في المملكة التونسية باسم فرنسا بالحكم المطلق ونعتبر من الآن غلطا تأييده ولقد تأثرنا من مشاهدة التونسيين الذين هم احبابنا وتحت حمايتنا ووجهوا لنا العساكر يعاملون بفرنسا مثل الاجانب لحكم نظار الشرطة الذي يلجيهم غالبا لطلب جواز السفر الممتنع غالبا من تسليمه للحضور بفرنسا ولقد تأثرنا من مشاهدتهم تحت حكم الحصار المعلن به في صدر الحرب ولا علة لهذا الحكم بعد مرور [illegible] على الحرب ولا نفهم كيف ان فرنسا التي يمكن ان تمنع من تسليم رجل متهم بجريمة سياسية تلقاء حكومة اجنبية تلقي القبض بترابها وتسلم للحكم بواسطة المجلس الحربي بتونس نفرا تونسيا وهو الثعالبي المدعى عليه بالمؤامرة ضد سلطة الباي المعنوية

ولا ندرك ايضا ان حركة تنحصر في الاكتتابات والتحريرات الغرض منها الاحراز على تغييرات تشريعية يمكن اعتبارها مثل الجناية مع انها حلال بفرنسا ويلوح لنا انه غير معقول ان الفصل ٨١ من القانون الجنائي التونسي يعاقب بالسجن مدة خمسة اعوام من يبثون على الحقد واحتقار ادارة الدولة لاننا لا يمكننا فهم ان الادارة تعتبر كالولية المقدسة

وفي نظرنا ان فرنسا هي دائما الدولة العظمى المحررة والمتسامحة والدور الذي تلعبه الآن بالمملكة التونسية لا ينفصل عن الذي قامت به في عام ١٨٥٥ وفي عام ١٨٦١ خلال الامبراطورية الثانية وحينما نشاهد الجرائد التونسية المحررة بالقلم الفرنساوي لادارة صحافيين فرنساويين الذين هم في الغالب شبيهون بالرسميين يعلنون في كل يوم الاتحاد الاسرائيلي الاسلامي ويذكرون لاختلاف طبقات الاهالي التونسيين انهم كانوا في السالف منقسمين باحقاد الجنسية ويسعون في ايقاظ الملل العتيقة ويعتبرون ان الاتحاد بين السكان الاهالي هو خطر على فرنسا وان المحضرين له باحكام يرتكبون التعريض بمصالحنا فانه لا يمكن لنا الاعتبار ان هاته الجرائد تقوم بعمل جدير بوطننا

ان اتحاد التونسيين مدعم على وحدة مركزهم ولا شك فقد وقع ادراك ذلك عند مشاهدة بعض اعضاء القسم الاهلي في ٢٤ ديسمبر منصرفين عن قاعة مباحثات الجمعية الشورية وانها لحركة تضامن الصادرة من «ميرابو» قد قال معاضدوهم ان تحقيق غرض التغييرات وتبديل حالة الامور الراهنة الجأهم لذلك ويلوح ان حكومة الجمهورية ادركت ايضا ان بعض الغلطات لا يمكن ارتكابها والقبول من رئيس الوزارة للبعثة التونسية يظهر انه يدل على ذلك وحلول مقبل عام جديد من غرضه تاييد النظام مع ارادة احترام العدل والسير بالوطن في منهج الرقي يسمح بالرجاء الراسخ

وفرنسا لا رغبة لها في بقاء سلطتها بالمملكة التونسية بمعارضة الاولين للآخرين من التونسيين ولا تريد احداث الهرج بقصد المعاقبة فهي تريد الاستمرار لفائدة الكل على العمل الراجع لها بصفة دولة عظمى . كلا نحن لسنا غزاة ! ولم نفز بالمملكة التونسية بل جددناها ومرناها والواجب علينا في الحال مشاركة ابنائها اعني جميع التونسيين الذين يمكنهم اعانتنا على اعمالنا

وسياسة التشريك بهذا البلد المتمدن اكثر من غيره يجب الشروع فيها وان حصل في مستقبل يوم بعيد ان الشعب التونسي محرر تماما فلنا بعض الثقة بمقدار اساليبنا واساستنا ليمكن لنا التحقيق انه ينضم الينا انضماما اكثر التحاما مما هو عليه اليوم بعلائق اكثر متانة من الحاصلة من الاستيلاء تستنتج من المجهودات الواقعة على وجه الاشتراك ومن الحواصل المحرز عليها ومن تكافئ المصالح ومن تثبيت المغزى والمودة .

(الامضاء) ب . نان لاربي
المحامي لدى محكمة باريز

السياسة التونسية
الدستور والمسؤولية الحكومية

بينت في فصل سابق احقية المطلب المقدم من الاهالي التونسيين في الاحراز على ادارة دستورية واستمر في هذا الفصل على تاييد الغرض نفسه

حيث ان اتفاق عام ١٨٨١ لم يكن معاهدة ولكنه رسم اتحاد لم يعقد ضد المحكومين ولكن لفائدتهم وحيث انه من جهة اخرى يعتبر ان المحكومين مذكورون به فانهم حينئذ اعضاء بالعقد لم يبق من الممكن بوجه من الوجوه الاقدام بعدم الطلب من المتعاقدين تسيير الادارة نحو حالة يرونها اكثر استقامة واكثر انطباقا على الادراك العام المقابل للشكل الحكومي

وغير معقول انه من تلقاء طلب شعب للضمانات ضد المصادرات الفجئية الممكنة دائما من ادارة لا مراقبة بها رغم انها تجتهد في سبيل المنفعة ولكنه يمكن ان تقع في غلطات تجاب بما يأتي : عفوا ان الاتفاقات المبرمة منكم لا تسمح لكم ابدا بمطالبة الاتحاد المؤسس بينكم وبين الحكومة العتيقة وبين فرنسا بضمانات مدققة حيث ان هذا الطلب يمكن ان يمس بهاته الاتفاقات

قبلنا بهذا الفرض

وان الاتفاق المباحث فيه اما له غاية اولا غاية به فان كانت له غاية فتلك الغاية لا تكون الا ادارة الوطن لمصلحة جميع المتعاقدين ولا تكون ضد هاته المنفعة

وان فرضنا على سبيل المحال ان الاتفاق المبرم عام ١٨٨١ لم يكن الا معاهدة اتحاد بين فرنسا والحكومة العتيقة وفرضنا ان الباي التزم ان الاهالي التونسيين لا يطلبون ابدا الضمانات الدستورية المرغوب فيها اليوم فماذا تكون الاهمية الادبية لمثل هذا الالتزام ؟ وهل الوكيل له ان يلتزم بحرية منوبه ؟ وحيث ان الضمانات هي في منفعة الحريات العمومية فهل يمكن بوجه صحيح الالتزام بعدم المطالبة بها

واظن انه يكفي عرض هاته الاستحالة محاها وحينئذ اذا اعتبرنا المشكلة من جميع وجوهها وسيرنا الابحاث الى نتائجها النهائية لا يمكن الاثبات حقيقة ولا حقوقيا ان ما يطلبه التونسيون اعني الدستور يلحق الاضرار بروح عقد عام ١٨٨١ نفسه

بل ان الدستور يؤيد هذا الاتفاق ويبث المتعاقدين على انجاز امور كثيرة وفي نظري تحق [illegible] النتيجة مبادلة عن امالهم المستقبل ومبادلة عن حكومة حقوقية وحكومة حيث توجد الاحكام الكافية ازاء من يسعون في انشاء القلاقل بالنظام الاجتماعي

وحيث ان الدستور واجب حتما من جهة اخرى ان عقد عام ١٨٨١ لم يلحقه تغيير وحيث انه بالاختبارة يؤيد بوجه نهائي باستعاضة حكومة حقوقية بحالة واقعة تنذر بالابهام بقي اعتبار النتيجة الاساسية للدستور اعني المسؤولية الحكومية

واذا اريد العبث بالالفاظ فيمكن ان اجاب : ولكن المسؤولية الشخصية التي لها شيء من الامر هي موجودة حقيقة والحجة هو انه اتخذت احكام ضد مستخدمين عظماء

هذا ؟ ولكنها مسؤولية ادارية موجودة ايضا بالاوطان ذات الملكية المطلقة وهي التي لا يمكن خلطها بالمسؤولية الحكومية اذ بفقدها لا وجود للدستور

المسؤولية الحكومية هي وجوبية حقوقيا اذ ان روح الملكية لا تبعة تلحقها والفريقان العظيمان المتعاقدان لم يتنازلا عن مميزاتهما التي اخصها هي عدم الالحاق بالمسؤولية ولكن اذا كان هذا الاتحاد الملوكي لا مسؤولية عليه فان من بينهم لادارة الدولة مسؤولين ويلزم ان يكونوا كذلك تلقاء الامة وفكرة هذه المسؤولية هي راسخة بالاذهان بحد ان المسؤولية الادارية الواقع [illegible] للآن في الاستفادة بها لم تبلغ غاية تمكين الدول وحيث لم يكن لدينا فرصة الشعاب التشريعية التي بوجودها يمكن لنا التخلص ممن لا قيمة لهم [illegible] غالبا مشاهدة الفكر العام القيام مقامهم والواقع الآن عرضة هو حاجة حملة عنيفة من الصحافة وتتوالى الحملات ولو بعد انصرافه وقد وقعت تلقاءات [illegible] ابكات الصحافي او خنق الصحافة وهما وسيلتان مكروهتان معا

وهذا الجدول من الحالات والجدول من [illegible] يدلان صراحة ان المسؤولية النظامية الادارية هي منبع لا ينتزح من التهم والقانون وهي غير كافية ولا يمكن لها القيام مقام المسؤولية البادئة الحكومية التي هي وحدها تدخل الانشراح وهي ايضا وحدها قادرة على تخويل بعض الامان

والآن انه لا يمكن الاعلان بالدستور بدون مراعاة المسؤولية الحكومية واذا وقع تخويل دستور بدون مسؤولية حكومية يكون دستورا اداريا اعني جمعية منتخبة من الممكن بالاقتراع يكتفي بارشاد الادارة الى زلات الادارة واذا لم تحظ هاته الجمعية بالرضى فانها تصرف بالنهج ويكون لنا حينئذ من جهة ادارة لا ترضى بالسماع بزلاتها ومن جهة اخرى نواب الشعب والصحافة مصروفين للتدخين . انه لوسط لذيذ !

(يتبع) الامضاء محمد نعمان

جرائدنا والسياسة

طوينا الكتاب فما ينشر
وعفنا الغرض فما يختار
وقد اسكرتنا صروف الليالي
وهيهات يعقل من يسكر
ومن كان في خطر واقعا
بغير التماس لا يفكر

∴

اهالك من «برقنا» موقف
وقد هاله الموقف الاخطر
وشاقك من شعرهم نغمة
لها يرقص الطرس والمنبر
وقد رمت من نثرهم نفحة
تفوق شذا الروض اذ يزهر

∴

فما الصحف الا لسان العموم
بما كان من حالهم تخبر
وماذا عساها تقول ونصـ
ـل المصاب على مثله يكسر
فست سنين بلاه تقضت
متى ينقضي ويلها الاكبر
ونال الانام شقاء وفير
لنا ظل منه الشقا الاوفر
فلم يبق صبر بصدر الرجال
على مثل ذا الضيم لا يصبر
فمن مات قبلا اريح طويلا
ومن عاش من عيشه يضجر
وخلى البلاد شباب فكادت
لكثرة من هاجروا تقفر
وبات سماؤك غضبى علينا
وجف الغمام فلا يمطر

البرق قيصر معلوف

مديرها وصاحب امتيازها الشاذلي بن المطلب

طبع بالمطبعة الاهلية بنهج الديوان عدد ٥